تمهيد:

لقد بدأ التنظير للتنمية منذ أواسط ثلاثينات القرن الماضي و إن كان لم ينل زخمه، ويبدأ بجذب الأضواء وممارسة قدر من التأثير سوى بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية موجة التحرر الوطني وظهور مشكلات البلدان المستقلة حديثا، وقد كانت النظريات الأولى –وعلى مدى عقدين كاملين- نظريات ينتجها أكاديميو البلدان المتقدمة، ويصدرونها للمستعمرات السابقة.

ومنذ ذلك الحين تواترت تجارب التنمية ونظرياتها، غير أن النتائج في كثير من الأحيان لم تكن ناجحة، وهو ما صعد من مستويات الجدل في كثير من بلدان العالم بشان نظريات التنمية ومدى تأثيرها.

أولا-نظرية الدفعة القوة:

يرى **paul rosenstein** ، أن تحقيق التنمية في دولة فقيرة ينطوي على مزامنة التوسع في عدة قطاعات، ويعني ذلك من جهة أنه يجب على الحكومة التخطيط لآلية نشر استثمارات رأسمالية جديدة في قطاعات مختلفة ويعني من جهة أخرى أن تكوين رأس المال يتحقق بواسطة النمو المتوازن.

كما تفيد هذه النظرية بأن الاستعانة بإجراء استثمارات خارجية في عدة قطاعات اقتصادية من شأنه أن يخلق سوقا محليا ضخما للسلع محلية الإنتاج، وبمجرد نمو هذه السوق للمرحلة التي يصبح العمل فيها تنافسيا، يمكن للدولة حينها توسيع سوقها، وتصدير السلع إلى السوق العالمية وبالتالي تحقيق الربحية.

تعد كوريا الجنوبية من أبرز النماذج التي تنطبق عليها نظرية الدفعة القوية، فمنذ بداية الخمسينات ارتفعت المعونات الاستثمارية فيها لما يقدر ب 400 مليون دولار في 1957، قبل أن تشهد انخفاضا جدا في الستينات تلتها فترة من الانخفاض التدريجي مع دخولها فترة من النمو الاقتصادي المستدام استمر للوقت الحاضر، ويرجع ذلك إلى تنويع اقتصادها وتعبئة الموارد المحلية، واستقدام رأس المال الخاص الخارجي.

وجهت لهذه النظرية انتقادات ،تمثلت في[1]:

-ضرورة توفر أموال ضخمة للقيام بهذه الاستثمارات، وهذا غير متوفر لكثير من الدول النامية.

-ضرورة وجود إطارات بشرية عالية التأهيل تتوزع اختصاصاتها وتتنوع قدراتها لإدارة العملية الاستثمارية.

-إهمالها للتنمية الزراعية على اعتبار أن البلدان النامية هي بلدان زراعية.

ثانيا-نظرية النمو المتوازن:

تحظى عقيدة **النمو المتوازن** بمناصرين كثر ، من أبرزهم الاقتصادي الفلندي **ranger nurkse** الذي يؤكد الحاجة إلى زيادة منسقة لمقدار رأس المال المستخدم في مجموعة واسعة من الصناعات لبلوغ مستوى العتبة الحرجة للتصنيع، ووافق **nurkse** على أن التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الحديثة، و الاستخدام الواسع للآلات الجديدة، عبر

---

[1] معمري بن عيسى، التنمية تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث ، العدد5، 2018، ص 8.

مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية هي المفتاح لإشعال عملية التنمية في البلدان الأقل تقدما.

تتطلب فكرة **النمو المتوازن** إحداث توازن مناسب بين مختلف القطاعات الاقتصاد خلال عملية النمو الاقتصادي، ويجب أن يكون هناك توازن مناسب بين الاستثمار في الزراعة والصناعة لأنهما نشاطان متكاملان، يتطلب زيادة الإنتاج الصناعي زيادة في الإنتاج الزراعي، وإذا زادت العمالة في القطاعات الصناعية ستؤدي لزيادة الطلب على المواد الغذائية، لذا وجب رفع الإمدادات الغذائية، وبالمثل يجب أن ترتفع إمدادات المواد الخام مع توسع القطاع الصناعي، بشكل حتمي يجب أن يتطور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي وإلا سيحدث التضخم.

المطلوب أيضا حدوث توازن بين القطاع المحلي وقطاع التصدير ، حيث تعتبر عائدات التصدير مصدرا مهما للتنمية، ترتفع الواردات مع توسع الإنتاج والعمالة، والتجارة المحلية نفسها تتطلب زيادة الواردات من المواد والمعدات اللازمة، لدفع مقابل هذه الواردات المتزايدة والسماح للصادرات بتمويل التنمية قدر الإمكان، لا يمكن للبلد توسيع تجارته المحلية على حساب تجارته الخارجية، لذا يجب أن ينمو القطاع المحلي بشكل متوازن مع القطاع الأجنبي.

وجهت لهذه النظرية كذلك عدة انتقادات تمثلت في:

-إقامة صناعات في الآن نفسه يزيد في تكاليف الإنتاج وبالتالي تكون الأرباح معدومة.

-الاستثمارات الكبيرة في الآن نفسه، وارتباطها ببعضها يؤدي إلى اختلالات في المواد الأولية، وزيادة أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى الفوائد الاستثمارية.

-البلدان النامية لا تتوفر على موارد ضخمة وملائمة لهذه الاستثمارات.

-محدودية الموارد البشرية، لا تؤهل البلدان النامية للقيام لوحدها بهذه الاستثمارات.

ثالثا: نظرية أقطاب النمو:

قام **"فرانسوا بيرو"** عام 1956 بصياغة نظرية أقطاب النمو، ووفقا لكلماته:"التنمية لا تظهر في كل مكان وفي الوقت نفسه، إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون لها أثار متفاوتة على الاقتصاد ككل".[2] وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية، وأكد **بيرو** على أن عملية النمو غير متوازنة لأنها تظهر في البداية في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو إلى القطاعات والأماكن الأخرى واعتبر الأماكن العقدية هذه بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية.

تقوم فكرة **أقطاب النمو** عند **بيرو** على تركيز الصناعات القائدة وهي الصناعات التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى في أي مكان ما، نظرا لتوفر بعض الحوافز الاقتصادية،مثل الموارد الطبيعية، أو خدمات البنية التحتية.

---

[2] محمد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، ص 9، متوفر على الرابط التالي:

http://www.caus.org.ib/pdf/EmagazineArticales/44-11.pdf

تمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها، وجذب صناعات وخدمات جديدة وكذلك أيدي عاملة، وبضائع حيث تتراكم هذه العناصر جميعها بمرور الزمن مشكلة قطب النمو.[3]

ومع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن أو الموقع المحلي المحدد من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين **"قطب النمو"** ولذلك قيل أن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان .

رابعا: نظرية مراحل النمو:

يعتبر المؤرخ الاقتصادي الأمريكي **walt whitman rostow** من أكبر الدعاة والمدافعين عن التقليد النظري الطويل لنظرية **"مراحل النمو"**، يرى **روستو** أن إمكانية تحقيق الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التنمية عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل التي يجب على البلدان تخطيها.

يعتقد **روستو** أن جميع الأمم تمر بخمس مراحل:

-**المجتمع التقليدي:** في تحديده للمرحلة الأولى من التطور التاريخي والاقتصادي، شبه المجتمع التقليدي بمجتمع أوروبا في العصور الوسطى على نطاق واسع مع أي مجتمع وجد قبل أي مجتمع ما قبل الثورة العلمية.

-**الشروط المسبقة للإقلاع:**في هذه المرحلة حسب **روستو** تحدث عمليتين أساسيتين: بداية التدمير الشامل لمعالم المجتمع التقليدي، وجميع القوى المجتمعية التي ستدفعها للأمام في مرحلة الإقلاع اللاحقة.

-**الإقلاع**: وهي مرحلة التوسع الحاسم تحدث في على مدار عشرين إلى ثلاثين عاما وتمثل "نقطة تحول كبيرة في حياة المجتمعات الحديثة"، يتم خلال هذه المرحلة التغلب على الحواجز و عوامل الانسداد التي تعترض النمو المطرد، بينما تهمين القوى التي تجعل التقدم واسع النطاق على المجتمع وبالتالي يصبح النمو أمرا طبيعيا.[4]

-**الدفع نحو النضج:** وهي فترة النمو المنتظم والمستقل ذاتيا تتبع مرحلة الإقلاع، وتحدث على فترة زمنية طويلة، حيث تنتشر التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الاقتصاد(اقتصاد متنوع ومتطور من الناحية التكنولوجية)، يتم إعادة استثمار من 10-20 بالمئة من الدخل الوطني في الاقتصاد بحيث يكون هناك زيادة في دخل الفرد، وبعد 60 عاما من الإقلاع تقريبا يصبح المجتمع ناضجا.

- **عصر الاستهلاك الكبير:** وهي المرحلة النهائية حيث تصبح القطاعات الصناعية الرائدة متخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات الواسعة والمتنوعة، كما يرتفع في هذه المرحلة الدخل الحقيقي لمستوى يسمح لعدد كبير من الأفراد بالاستهلاك عند مستويات تتجاوز بكثير الاحتياجات الأساسية ويكرس المجتمع نفسه لمتعة خيار المستهلك.

غير أن هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات تتمثل في الأتي:

-تفتقد هذه النظرية للتطبيق الإمبريقي.

---

[3] سلام فاضل، التباين المكاني للاستقطاب الصناعي ضمن محوري كرمة وخان بني سعد، 2020/04/13، متوفر على الرابط التالي:

http://iqdr.iq/search§vieu.

[4] أمين حواس، المرجع السابق، ص 12، 13.

-تعميم مراحل النظرية على باقي المجتمع رغم اختلاف ظروف المجتمعات.
.إهمال روستو لظاهرة الصراع والتغير التي تحدث عند تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى.

خامسا: نظرية التبعية:

يذهب أصحاب هذه النظرية للتأكيد على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعكس عملية التبعية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، إذ أن الحقيقة التي لا ينبغي تناسي هي: " أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي، كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية، التي تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله".[5]

إن جذور التخلف حسب تحليل أنصار هذه النظرية من أمثال **"بول باران** و **"اندريه فرنك"**، و العربي "سمير أمين"، تعود إلى دمج البلدان التي تشكل ما يعرف بالمحيط في السوق الرأسمالي العالمي ويظهر التخلف الاقتصادي برأي هؤلاء من خلال ثلاث خصائص بنيوية أساسية[6]:

-التبعية الاقتصادية الكاملة للمركز الرأسمالي المتقدم الذي يشكل محور النظام، ويحدد مجالات النشاط والتوسع الاقتصادي في بلدان المحيط وفقا لمتطلبات التراكم في المركز ، وهذه التبعية تؤدي إلى تحويلات مستمرة للفائض الاقتصادي بأشكال مختلفة من المحيط إلى المركز.

-تفكك البنيان الاقتصادي وافتقاده إلى الترابط الداخلي بين النشاطات الإنتاجية الأساسية، حيث أن ترابطها الأساسي مع الخارج، الأمر الذي لا يسمح بحدوث استقطاب داخلي لعملية التنمية، فعلى سبيل المثال الثروة المعدنية لا تساهم في تغذية الصناعات الأساسية المحلية، بل تصدر لتغذية المجتمعات الصناعية في دول المركز الرأسمالي المتقدم.

-التفاوت الهائل بين إنتاجية "القطاع الحديث الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة المستوردة، والقطاع التقليدي الذي يستخدم الأساليب البدائية للإنتاج.

ينتهي أصحاب هذه النظرية إلى أن أي محاولة لتحقيق النمو الذاتي المستقل من قبل البلدان المتخلفة في إطار التبعية للنظام الرأسمالي، ستؤول إلى الفشل، وذلك لأن قوانين النظام الرأسمالي هي التي تولد التقدم في جزء من النظام الرأسمالي، والتخلف في الجزء الأخر من النظام نفسه وهي الظاهرة التي يسميها فرانك بظاهرة **"نمو التخلف"**.

---

[5] أمينة سعدون، التعليم العالي للفعالية الإنسانية وتحقيق التنمية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، ص 115.

[6] ماجد حسني صبيح، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية،ص 134. متوفر على الرابط التالي:
http://dspace.qou.edu/handle/194/160